

اشكالية الاستثمار الزراعي وانعكاساته في تنمية القطاع الزراعي في العراق

الاستاذ الدكتور بلاسم جميل خلف
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المقدمة :

تعد التنمية الزراعية بمثابة سلسلة من العمليات المترابطة والهادفة الى القضاء على التخلف وتطوير الانتاج الزراعي كما ونوعا عبر الاستفادة من الوسائل العلمية والتكنولوجية ، ويعد الاستثمار المباشر من اهم عناصر تكوين راس المال الثابت وهو بمثابة المحرك والمحفز لعناصر الانتاج الاخرى ورفع كفاءتها الانتاجية والخدمية وبما يحقق التنمية الزراعية خاصة اذا ما تم توظيفه وادارته بشكل علمي فسوف يولد دخول وطاقات انتاجية وسلع وخدمات جديدة ، فضلا عن تشغيل عاطلين عن العمل .

وفي العراق فقد شهدت التنمية الزراعية تراجعاً كبيراً خلال المدة 2003-2015 نتيجة لضعف الاستثمارات الزراعية المباشرة العامة والخاصة، بسبب عدم الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي وعدم اعطائه الاولوية والمكانة المطلوبة بسبب جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فضلا عن الاسباب الامنية وموضوعة الفساد الاداري والمالي مما انعكس سلباً على تنميته.

اهمية البحث : تبرز اهمية البحث من خلال الاتي :

- 1-اهمية الاستثمار الزراعي المباشر في تنمية القطاع الزراعي .
- 2- دور الاستثمار الحكومي في تخفيض تكاليف الانتاج وتحفيز الاستثمار الخاص.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول حقيقة متمثلة بتراجع كبير لعملية التنمية الزراعية في العراق خلال للمدة 2003-2015 لعدم اعطائه الاهمية المطلوبة وضعف الاستثمارات الزراعية المباشرة الحكومية والخاصة مما انعكس سلباً في تنمية القطاع الزراعي ،وان حجم الاستثمارات الزراعية المباشرة لازالت متدنية جداً، ولانتناسب مع ما يحتاجه القطاع الزراعي من استثمارات مالية ضخمة جداً لاصلاح البنى التحتية المدمرة (من كهرباء وطرق موصلات ومشاريع ري وبزل واستصلاح الاراضي، فضلاً عن انتاج وتوفير حزمة التقانة الزراعية ، وضعف ادارة الاستثمارات الزراعية والفساد الاداري والمالي وهذا ادى الى ضعف الاستثمارات الزراعية الخاصة التي تعتمد بالدرجة الاساس على الاستثمارات الحكومية، فضلاً عن ضعف اداء السياسات الكلية المالية والنقدية والتجارية .

فرضية البحث : ينطلق البحث في فرضيته من الاتي :

- 1- لم تسهم الاستثمارات الحكومية الزراعية في تنمية القطاع الزراعي العراقي للمدة 2003-2015

هدف البحث: يهدف البحث الى الاجابة عن الاسئلة الاتية :

- 1-كشف اسباب تراجع التنمية الزراعية في العراق.
 - 2-ما هي اشكالية الاستثمارات الزراعية ؟
 - 3-لماذا لم تسهم الاستثمارات الزراعية في تنمية القطاع الزراعي.؟
 - 4-ما هو دور الاستثمار الحكومي الزراعي.؟
- ولتحقيق هدف البحث فقد تضمن المحاور الاتية:

المحور الاول : تحديات تنمية القطاع الزراعي للمدة 2003-2015.

المحور الثاني :واقع وتحديات الاستثمار الزراعي للمدة 2003-2015
الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول : تحديات تنمية القطاع الزراعي للمدة 2003-2015.

هناك حزمة من التحديات والمشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في العراق وكالاتي:

اولا : مشاكل الاراضي الزراعية:

لقد تعرضت الاراضي الزراعية في العراق الى العديد من الظواهر الطبيعية منها ، واخرى ناتجة عن سوء استغلال الانسان للارض وضعف القوانين وغير ذلك وقد ادى ذلك الى انخفاض حجم الاراضي الزراعية من جهة وانخفاض انتاجيتها من جهة اخرى وكالاتي:

1-مشاكل الزحف السكاني على الاراضي الزراعية.

فشلت السياسات البيئية المعتمدة في العراق، فالسياسات الخاصة بحماية التربة وادارة الاراضي غير فاعلة بسبب عدم فعالية القوانين وضعف المؤسسات والافتقار الى المعلومات وقلة الوعي الشعبي الكافي والإصرار على اهداف إنتاجية قصيرة المدى، وبرز صورة ذلك التعدي على القطر الغطاء النباتي الأخضر وتحويل الأراضي الزراعية الى أراضي سكنية، بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني خاصة في الأرياف وغياب تخطيط استخدام الأراضي واستمرار مشكلات الملكية. من جانب اخر ما يزال هناك استخداما غير مقيد للأسمدة والمبيدات الزراعية بأنواعها ويمثل ذلك مشكلة كبرى رغم التطور التقني السائد على المستوى العالمي.

2- تصحر الاراضي المروية في العراق.

مشاكل التصحر التي تعاني منها الاراضي الزراعية اذ تشير التوقعات الى ان العراق يفقد سنويا مايقارب 100الف دونم من اراضيه الزراعية نتيجة الاهمال وسوء الاستغلال ، او استخدام مياه الري الملوثة او بسبب ترك الاراضي، فضلا عن الزحف الصحراوي ، والعمليات العسكرية منذو الاحتلال الامريكي وما نجم عنه من تجريف للبساتين والمزارع وغير ذلك من الاعمال التي اضررت كثيرا بالتربة. تدهورت الاراضي المروية في العراق بمرور الزمن، وتعد ظاهرتي التغدق والتلحح، ابرز صور التدهور الذي حول الملايين من الدونمات الصالحة للزراعة وبشكل تدريجي الى ارض متصحرة، او مهددة بالتصحّر. كان من نتائج عمليات الاستصلاح للاراضي الزراعية ان اوجد قنوات للري مبطنة بشكل جزئي او كلي ترتب عليها زيادة الكميات الواردة للمساحات التي تروى سحياً اذ تروى الحقول بكميات من المياه اكبر مما تحتاج اليه... وهي الطريقة التقليدية لأغلب نظم الري في العراق، وادى ذلك الى زيادة تراكم الاملاح وتشبع التربة، وبما ان طريقة الري بالغمر تضيف سنويا ما بين 2.5 - 5 طن من الاملاح للدونم الواحد... وبسبب عدم وجود نظام جيد للصرف الزراعي فإن المشكلة في العراق في تزايد مستمر.

ان تدهور المساحات الاجمالية في العراق بسبب التغدق والتملح والتترك والاهمال وسوء الاستغلال والزحف الصحراوي والتي بلغت اكثر من 4 ملايين دونم لغاية عام 2012 تترتب عليه خسائر سنوية كبيرة وهي فقدان الانتاجية لعدة مساحات وبالتالي خسارة في الانتاج الزراعي للمحاصيل المختلفة.

ترجع اسباب التصحر الى تضافر ظاهرتين:

أ. حدوث نوبات جفاف لمدة تتراوح ما بين خمس الى سبع سنوات.

ب- اختلال التوازن البيئي بسبب السلوك البشري عن طريق استغلال الموارد الطبيعية المتجددة من مياه وتربة وغطاء نباتي.

وتتباين الاسباب من بلد لآخر ففي العراق قد تكون الزراعة واساليب الري غير المستدامة والانجراف والتدهور الكيميائي والفيزيائي عوامل ساهمت في اتساع رقعة التصحر .

في دراسة اجرتها الأمم المتحدة بينت ان اسباب التصحر هي الزراعة والري المفرط وازالة الغابات والتصنيع والاستغلال المفرط للنبات (1).

وبينت الدراسة ان المساحة الكلية للعراق تبلغ أكثر من 435 ألف كم² وتشكل الصحراء بحدود 39,2% من مساحتها الكلية، وتزداد رقعة التصحر بفعل العوامل التي ذكرت.

وتؤكد الدراسة (1) ان 36% من اسباب تدهور الاراضي في العراق يعود الى سوء الاستغلال الزراعي، و 2% يعود الى ازالة الغابات، و 11% يعود الى التدهور الفيزيائي، و 45% ترجع اسبابه الى التدهور الكيميائي، و 6% ترجع اسبابها الى المياه.

ثانيا : مشاكل المياه.

تتمثل مشكلة المياه في العراق بكونها مشكلة مركبة ومعقدة طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية ، منها مشاكل كمية واخرى نوعية ، فضلا عن انعدام الادارة المتكاملة للمياه واعتماد اساليب قديمة في الري واهمال منضومة وشبكة الري والمبازل منذو الاحتلال الامريكي ولحد الان وضعف الادارة والفساد الاداري والمالي وضعف الاستثمارات في هذا المجال ناهيك عن انخفاض الامطار .وسيتيم عرضها بشكل مختصر :

1-المشاكل الكمية للمياه.

يعاني القطاع الزراعي من نقص كبير في مياه الري فقد انخفضت كميات المياه الواردة للعراق من 77مليارم3سنويا خلال ثمانينات القرن الماضي الى اقل من 30 مليار متر مكعب سنويا خلال العقد الاول من الالفية الثالثة بفعل السياسات التركية والسورية والايرانية والمتمثلة باقامة العديد من الخزانات والسدود .(4)

2-المشاكل النوعية للمياه.

لقد حصل تلوث كبير وخطير جدا في المياه العراقية سواء في نهري دجلة والفرات وروافدهما او المسطحات المائية ومياه شط العرب اذ ارتفعت نسبة الملوحة من(250) جزء من المليون الى (3000) جزء من المليون وهي بذلك اكثر من المقرر (15) مرة ،وارتفعت نسبة التلوث من (3، 1) جزء من المليون الى (50) جزء من المليون وهذه نسب مرتفعة ومدمرة للانسان والحيوان والنبات، (5)، وبالامكان استعراض الاسباب التي ادت الى ذلك ومنها الاتي (6)

- 1- قيام دول الجوار (المنبع لانهر العراق) ببناء العديد من الخزانات والسدود من شأنها ان تزيد من تركيز الاملاح فيها بسبب عمليات التبخر الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة صيفا وعند اعطاء حصة مائية للعراق فانها ستكون عالية الملوحة.
- 2- الاملاح الناجمة عن قيام دول المنبع بغسل التربة من الاملاح والمواد الكيماوية العالقة في التربة نتيجة الاسمدة الكيماوية المستخدمة عند الزراعة، فضلا عن مياه المبالز وتحويلها الى مجرى نهر دجلة والفرات للتخلص منها.
- 3- رمي مخلفات المدن والصناعة من المياه الثقيلة والمواد الضارة في مجرى النهرين.
- 4- مساهمة العراق في تلوث مياه الانهر حيث يقوم بالعمليات نفسها التي تقوم بها دول المنبع .
ومما تجدر الاشارة اليه هو ضعف الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات التي من شأنها الحفاظ على البيئة.
وعدم الالتزام بها من قبل القطاع الحكومي و النشاط الخاص مما الحق اكبر الاذى بالبيئية العراقية. على الرغم من امتلاك العراق للعديد من القوانين التي تهدف الى المحافظة على البيئة .

ج- مشاريع البنى التحتية والري والبزل :

تشير الدراسات والبحوث الى ان معظم مشاريع الري والبزل والسدود والخزانات وطرق المواصلات في الريف قد تم تدميرها بشكل شبه تام ، بعضها نتيجة للعمليات العسكرية التي قام بها المحتل ، والبعض الاخر نتيجة لضعف الصيانة والاهمال وانخفاض الاستثمارات اللازمة لها سيما مشاريع الري والبزل ، فضلا عن الاستثمارات في البنى التحتية التي تؤدي الى الاتي:- (7)

ان الاستثمار الحكومي في البنى التحتية بمقدار 1% سيؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج بمقدار 1,5% وهذا يعني تشجيع المستثمر الوطني على الاستثمار ووفقا للمعادلة الاتية: $g = (p.q.g.t)$

حيث ان الانفاق الحكومي (g) في البنى التحتية من شأنه ان يؤدي الى زيادة مستوى التقدم التكنولوجي (t) من جهة وتخفيض مدخلات الانتاج والذي يعبر عنها (p) اي انخفاض الاسعار الناجم عن انخفاض مدخلات الانتاج من جهة اخرى وبالتالي سوف يزداد مستوى الانتاج q وذات نوعية جيدة وكميات كبيرة وباسعار منخفضة مما يعني خلق قدرات تنافسية كبيرة ، فضلا عن ان الاستثمار الحكومي بمقدار 1% سيؤدي الى تحفيز وزيادة الاستثمار .

ثالثا - معوقات استخدام حزمة التقانة الزراعية :

يقصد بحزمه التقانة الزراعية كل ما يتعلق بتطبيق العلم في تطوير مدخلات الانتاج الزراعي كالمكائن والمعدات الزراعيه (المكننه الاليه) وطرق استخدامها وصيانتها والبذور المحسنه والاسمدة والشتلات الاصليه ومدى ملائمتها، فضلا عن انظمة الري وطرق تشغيلها واساليب مكافحة الاوبئه والآفات الزراعيه المحليه، ومن الجدير بالذكر ان الدول المتقدمه تمتلك 85% من التقانة الزراعيه بينما تمتلك الدول الناميه 15%، (8) وان العراق يعاني من نقص كبير جدا من مكونات حزمة التقانة وصعوبة توفيرها محليا ، فضلا عن صعوبة استيرادها لاحتكارها من قبل الدول

المتقدمة وشركاتها وتحت ذرائع عده منها مالية وسياسة وحقوق الملكية الفكرية وغير ذلك، وسيتم عرضها وبشكل مختصر وكالاتي :

- البذور المحسنة.

بالرغم من معرفة فوائد ومزايا استخدام البذور والشتلات والتقايي المحسنة في زيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته الا ان النجاح المتحقق من انتاجها محليا واستخدامها كان محدودا قبل الاحتلال عام 2003 وكان الاعتماد على الخارج في الحصول على التقايي والبذور المحسنة كان بشكل كبير ويرجع سبب محدودية استخدامها الى محدودية الامكانيات البحثية في استنباط اصناف جديدة اكثر ملائمة للبيئة الزراعية في العراق . وضعف القدرة على ايصالها الى المزارعين في الاوقات المحددة ، فضلا عن ضعف اهتمام الدولة بالمراكز البحثية الزراعية الا في نهاية الالفية الثانية والذي تركز في انتاج بذور الحبوب الاستراتيجية والذي شهد انتاج نوعيات ممتازة جدا الا انها لاتسد الطلب المحلي. وبعد الاحتلال تم تدمير كل المراكز البحثية الزراعية من حيث العلماء والاجهزة الفنية والمختبرات.

- المكننة الزراعية:

اما المكننة الزراعية فعلى الرغم من كونها مؤشرا يدل على مستوى التقدم التكنولوجي في المجال الزراعي ، الا ان معدل استخدام المكننة الزراعية في العراق ما زال منخفضا مقارنة مع المعدلات في الدول المتقدمة وكالاتي

- الساحبات:

اذ تشير الاحصائيات الى ان المتاح (63480) ساحة كمعدل للمدة (2011-2015) وقد قدرت الحاجة الفعلية 118620 ساحة ، لذا قدر العجز في الساحبات (55) الف ساحة وفقا للمعدل العالمي للساحبات بأعتبار ان كل ساحة مخصصة الى 55 هكتار اي (220)دونم ، ونتيجة لا انخفاض معدلات استخدام المكننة الزراعية. فقد انخفضت كفاءة اداء الزراعة في العراق اذ قدرت بحوالي 14% اقل من كفاءة الزراعة في بعض البلدان المتقدمة (9). وهذا بدوره قد ادى الى قصور كبير في الانتاج الزراعي .

اما الحاصدات فقد بلغ المعدل (4671) للمدة 2011-2015 وان هناك نقص قدر (4158) حاصدة وتمتاز الحاصدة بسرعة اندثارها مما يتطلب المزيد ،

الجدول (1) يوضح اعداد الجرارات والحاصدات للمدة 2011-2015 والحاجة الفعلية منهما في العراق

نوع المكان	معدل المدة 2011-2015	الحاجة الفعلية	الفجوة
الساحبات	63480	118620	55140
الحاصدات	4671	8829	4158

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنوات متفرقة.، وان الحاجة الفعلية تم تقديرها من قبل الباحث.

اما بالنسبة للحاجة الفعلية وفجوة المكننة فقد تم تقديرها من قبل الباحث وفقا للمعدل العالمي والمساحة الزراعية في العراق بحيث تخصص ساحة لكل (220)دونم، وحاصدة لكل (1300) دونم.

- الاسمدة الكيماوية .

فانها ذات اهمية كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وبالاخص التنمية الراسية .اذ اكدت الدراسات ان الاسمدة الكيماوية اسهمت بحوالي (20%) من معدل الانتاجية للمحاصيل الزراعية خلال القرن الماضي . (10) وبالرغم من اهمية الاسمدة في التنمية الزراعية الا اننا نجد ان معدلات استخدام الاسمدة الكيماوية في العراق وللمدة (2011-2015) كانت (556)الف طن سنويا .بينما تقدر حاجة المساحة المزروعة في القطر العراقي من الاسمدة الكيماوية بأكثر من (2610) الف طن سنويا . بمعنى ان هنالك عجزا سنويا في استخدام الاسمدة الكيماوية في العراق مقداره (2000)الف طن خلال تلك المدة .وتقدر نسبة العجز ب(79%)وهي نسبة كبيرة جدا . ان الانخفاض الكبير الذي حصل في انتاج الاسمدة محليا كان بفعل الاحتلال الذي دمر معظم مصانع الاسمدة وتوقف معمل الاسمدة في بيجي لعامي 2014و2015، فضلا عن ضعف الاستيرادات الحكومية والخاصة من الاسمدة.

الجدول (2) يوضح معدل الاسمدة المنتجة في العراق للمدة 2011-2015 والحاجة الفعلية وفجوتها (طن)

نوع الاسمدة	معدل الاسمدة المستعملة للمدة 2011-2015	الحاجة الفعلية	فجوة الاسمدة
يوريا	310000	1527239	12173239
سوبر فوسفات	246000	843022	597022
كبريتات البوتاسيوم		240000	240000
المجموع	556000	2610361	2054361

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على احصاءات وزارة الزراعة لسنوات متفرقة بالنسبة للحقل الاول.
اما الحقل الثاني بالاعتماد على كتاب ، جليل اسباهي العابدي، دليل استخدامات الاسمدة الكيماوية والعضوية في العراق، وزارة الزراعة ، الهيئة العامة للارشاد الزراعي، ص80.

- المبيدات .

تعد المبيدات من المعوقات الرئيسية للانتاج الزراعي في العراق بسبب طبيعة الافات الزراعية وتنوعها والتلوث البيئي . وتتمثل هذه الافات بالحشرات والقوارض والامراض النباتية والاعشاب الضارة والحيوانات والطيور المختلفة اذ تقدر الخسائر السنوية الناتجة عن تلك الافات الزراعية بحوالي (35-50%)من جملة الانتاج الزراعي ولمعالجة ومكافحة تلك الافات الزراعية ينبغي الاستعانة المكثفة بالمبيدات الكيماوية لحماية الانتاج الزراعي .وقد قدرت الحاجة بعشرة ملايين لتر من المبيدات السائلة في حين نجد ان المستخدم لايتجاوز خمسة ملايين لتر سنويا . ويعود سبب انخفاض استخدام المبيدات الكيماوية الى عدم توافر معلومات كافية عن البيئة وضعف القدرة التمويلية للفلاحين ونقص الخبرة والمعرفة الفنية لمعظم الفلاحين ، فضلا عن ارتفاع اسعار المبيدات بعد الاحتلال الامريكي

ورفع الدعم الحكومي عنها بشكل كبير جدا وقد تعذر مكافحة مساحات واسعة من الاراضي الزراعية فضلا عن غش المبيدات.

المحور الثاني : واقع وتحديات الاستثمار الزراعي للمدة 2003-2015.

اولا: واقع الاستثمار في المراكز البحثية الزراعية في العراق .

لغرض تسليط الضوء على المراكز البحثية الزراعية في العراق فسوف يتم عرضها من فترتين هما:

1- المراكز البحثية الزراعية للمدة 1970-2003

لم تغط المراكز البحثية الزراعية الاهمية المطلوبة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي على الرغم من تخصيص افضل الاراضي خصوبة وتوفير بعض الاجهزة والمختبرات والكوادر العلمية والفنية الا انها اقل بكثير مما تتطلبه العملية البحثية الزراعية ، فضلا عن ان الدولة قد اضافت مسؤولية وهدف اخر للمراكز البحثية الزراعية وهو الانتاج ، فضلا عن اجراء البحوث والدراسات وانتاج عناصر الحزمة الزراعية من بذور محسنة وتقايي وسلالات الحيوانات وان تكون مزارع نموذجية ، مما ادى الى عدم تحقيقها لاي من اهدافها سواء الانتاجي او اجراء البحوث التطبيقية الخاصة بانتاج البذور المحسنة والتقايي وسلالات الحيوانات والمبيدات، واستمر العراق معتمدا على الخارج في توريد عناصر حزمة التقانة الزراعية.

ولكن في تسعينيات القرن الماضي وبفضل الحصار الاقتصادي ومنع العراق من استيراد التقانة الزراعية ، ولغرض توفير الغذاء فقد اولت الدولة اهمية كبيرة للمراكز البحثية الزراعية لانتاج البذور المحسنة والتقايي والمبيدات بهدف توفير الامن الغذائي للمستهلك العراقي بعد ان انخفضت ايرادات العراق من النفط وما تبع ذلك من انخفاض الاستيراد السلعي من المحاصيل الزراعية ، اذ كانت هناك ثلاث مراكز بحثية متخصصة في انتاج البذور المحسنة والتقايي وهي (مركز اباء) و(الطاقة الذرية) و(شركة ما بين النهرين)، اذ توفر الدعم المالي والاجهزة والمعدات والكوادر الفنية المتخصصة ، فضلا عن استغلال افضل الاراضي الزراعية والمياه ، وكان من نتائج ذلك ان قطعت هذه المراكز شوطا مهما في انتاج واستنباط اصناف ممتازة جدا سيما بذور الحبوب الاستراتيجية (الحنطة والرز) ففي مجال بذور الحنطة تم استنباط نوع من البذور بلغت انتاجيته (1300) كغم/ دونم وهي مساوية للانتاجية العالمية ، في حين كان معدل الانتاجية في العراق للبذور المستخدمة لا تتجاوز (300) كغم / دونم ، وكذلك الحال بالنسبة لبذور الشلب التي ارتفعت انتاجية الدونم باستخدام البذور المحسنة والمنتجة من قبل مركز اباء والطاقة الذرية من (500) كغم / دونم الى (1500-2000) كغم / دونم ، تاتي بعد ذلك بذور الشعير والذرة وبقية المحاصيل الزراعية الاخرى ، وعلى الرغم من ذلك ينبغي الاشارة الى ان البذور المحسنة المنتجة محليا لم تكن تلبي الا بحدود (20%) من الحاجة الفعلية للزراعة والتي تضمن تحقيق الامن الغذائي للعراق.(11)

2- المراكز البحثية الزراعية للمدة 2003 - 2015

لقد تعرضت المراكز البحثية الزراعية الى التدمير الممنهج من قبل الاحتلال الامريكي عام 2003 والمتمثل باغتيال عدد من العلماء والباحثين العاملين فيها وتهجير وهجرة البعض الاخر خارج العراق, خوفا من التصفيات , فضلا عن تدمير ونهب وحرق الاجهزة والمختبرات الي كلفت العراق الملايين من الدولارات وكان نصيب المراكز البحثية المتخصصة في انتاج البذور المحسنة والتقاي والمخصبات وسلالات الحيوانات والمبيدات والمنشطات بما فيها مركز اباء والمراكز البحثية المرتبطة به , والمراكز البحثية المرتبطة بالطاقة الذرية وشركة ما بين النهرين كبير جدا , فقد توقف انتاج البذور المحسنة والتي قطع العراق شوطا فيها لا سيما بذور الحنطة والشعير والرز التي وصلت انتاجيتها الى مستويات مقاربة لانتاجية البذور المحسنة في العالم المتقدم خصوصا بذور الحنطة والرز وكما مر ذكره انفا .

وقد كان تدمير المراكز البحثية المتخصصة في انتاج البذور المحسنة بمثابة الضربة القوية لهذا الصرح العلمي الذي يمثل العمود الفقري للزراعة , ساهم بشكل كبير في تدهور الانتاج الزراعي في العراق والاعتماد على الاستيراد بشكل كبير في تأمين الغذاء للمستهلك العراقي .

3- التخصيصات المالية للبحث والتطوير الزراعي :

اذ وضعت وزارة الزراعة خطة مالية طموحة للنهوض بالبحوث الزراعية للمدة 2007-2009 , ولكن الظرف الذي مر به العراق من تهجير وقتل على الهوية وضعف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي حال دون تنفيذ وتحقيق اهداف الخطة , ولكن فيما بعد تم ترحيل هذه الخطة للاعوام 2011-2014

ان التخصيصات المالية التي ظهرت في الجدول (3) لاتلبي الطموح وهي في حدودها الدنيا , ورغم ذلك لم يتم الحصول عليها , وان هذه التخصيصات تمثل بحدود 6% من تخصيصات الوزارة و 3,37% من موازنة الوزارة للعام نفسه . ونظرا لتدني نسبة التخصيصات المالية للبحوث الزراعية ولأجل دعم البحوث الزراعية فأن خطة العمل للمدة 2011-2014 استهدفت نمو سنوي في هذه التخصيصات بنسبة 10% . (12) وعلى هذا الاساس فأن المبالغ المالية المطلوبة للبحوث الزراعية ودعم الباحثين ستكون كما في جدول (3) , اذ اظهر التخصيصات المالية المخططة للبحوث الزراعية للاعوام 2011-2014 , ولكننا اليوم على اعتاب نهاية السنة 2013 ولم ينجز شيء مما خطط , ولن تتال البحوث الزراعية نصيبها من الاهتمام من حيث الملاكات العلمية البحثية وتدريبها والاجهزة المختبرية وغير ذلك.

في الجدول (3) التخصيصات المالية المقترحة للنهوض بالبحوث الزراعية للاعوام 2011-2014

التخصيص السنوي (مليون دينار)	السنوات
15518	2011
17070	2012
18777	2013
20654	2014

المصدر: وزارة الزراعة، التخطيط الاستراتيجي للقطاع الزراعي واقع ومتطلبات، 2013، ص 67.

ومما تجدر الإشارة اليه هو تقديرات المختصين في وزارة الزراعة الى ان كلفة تأهيل الهيئة العامة للبحوث الزراعية لعام 2013 تم تقديرها (134) مليار دينار ، بينما كان التخصيص السنوي (9833) مليون دينار والتي لا تمثل سوى 7% من اجمالي التكاليف المقدرة للنهوض بواقع البحوث الزراعية في العراق كنقطة انطلاق، وهذا ما انعكس سلبا على اداء القطاع الزراعي .

وفي الوقت الراهن يعاني العراق من نقص كبير في كميات البذور المحسنة المنتجة والمستخدمة في الزراعة، وتم تدمير ما حصل من تطور في انتاج البذور المحسنة الزراعية ، وفي مجال البحوث الزراعية الخاصة بتحسين واستنباط البذور المتفوقة في الانتاجية كما يعاني من نقص في الكوادر المؤهلة والخبرات المتخصصة في هذا المجال . اذ تعد ندرة استخدام الاصناف الملائمة والعالية الانتاجية من البذور الزراعية والتقايي من الاسباب الرئيسية في تدهور الانتاجية الزراعية بصفة عامة .

ثانيا : واقع الاستثمار في المكننة ومشاريع الخزن والمختبرات والتقانات الاحيائية:

سوف يتم تسليط الضوء على حجم الاستثمارات في مجال المكننة الزراعية والتقانات الاحيائية والطاقات الخزنية وكما في الجدول 4 الذي يظهر التكاليف المقدرة والتخصيص السنوي ومن ثم الانفاق الفعلي.

جدول (4) التخصيصات الاستثمارية الزراعية في العراق للمدة 2013-2015 مليون دينار

السنوات	التكاليف الكلية التقديرية	التخصيص السنوي	الانفاق الفعلي	نسبة الانفاق %
2013	2013400	175096	130710	75%
2014	2007800	15260	14877	97%
2015	3784470	160000	21772	13%

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة الزراعة ، احصاءات دائرة التخطيط والمتابعة، دراسة غير منشورة ، 2015

من الجدول (4) اتضح ان التقديرات الاولية لتكاليف الراسمالية المخصصة لتوفير المكننة من تقانات الري الحديثة والحاصدات والساحبات وملحقاتها والتي استحوذت على 80% من اجمالي الاستثمارات قد قدرت (2013) مليار دينار لعام 2013 بينما كان التخصيص السنوي 175 مليار دينار والذي لا يشكل سوى 9% من الحاجة الفعلية مما انعكس سلبا على توفير ما يحتاجه القطاع الزراعي من تقانات الري الحديثة والحاصدات التي قدرت الحاجة باكثر من اربعة الاف حاصدة فضلا عن الحاجة الى 55 الف ساحة مع ملحقاتها .

والاسوء من ذلك كله هو ان نسبة المبالغ المصروفة بلغت 75% ففي الوقت الذي انخفضت فيه التخصيصات السنوية انخفاضاً كبيراً نجد ان المبالغ لم تتفق كاملة مما يعكس ضعف ادارة الاستثمار الزراعي .

اما فيما يتعلق ببغية الانشطة الاستثمارية الزراعية من انشاء مخازن زراعية ونشر التقانات الاحيائية وانشاء وتاهيل مختبرات حديثة للتربة والمياه ومشروع تطوير زراعة الزيتون وانشاء مخازن ومعامل لتتقية بذور الحنطة , فضلا عن مشروع شراء 740 شاتلة رز فهي الاخرى كانت التخصيصات السنوية منخفضة جدا .

وان المبالغ المصروفة سنويا كانت منخفضة ، وان نسبة الانفاق الاستثماري الفعلي قد تراوح بين 61-100% مما يعكس هو الآخر انخفاض التخصيصات المالية السنوية من جهة وضعف ادارة الاستثمار الزراعي من جهة اخرى من خلال انخفاض نسبة الانفاق الفعلي على الرغم من التخصيصات المالية المنخفضة .

اما في عام 2014 فقد انخفضت تقديرات الكلفة الكلية قليلا اذ بلغت (2007) مليار دينار ولكن التخصيصات السنوية انخفضت كثيرا مما كانت عليه عام 2013 اذ بلغت (15) مليار دينار اي بنسبة 0.7% من اجمالي التقديرات الراسمالية وان الانفاق الفعلي بلغ 14877 مليون دينار اي ان نسبة الانفاق الفعلي الي التخصيص السنوي بلغت 97% وان الملاحظ هو الانخفاض الكبير جدا في التخصيصات المالية مما انعكس سلبا على توفير الحاصدات والساحبات وتقانات الري بالدرجة الاساس والتي تشغل نسبة 90% من الانفاق الاستثماري الزراعي . اما الاستثمارات في مجال انشاء مخازن زراعية ومخازن ومعامل تنمية بذور الحنطة ونشر التقانات الاحيائية ومشروع تطوير زراعة الزيتون ومشروع شراء شاتلات الرز فهي الاخرى قد انخفضت وبشكل كبير جدا مما انعكس سلبا على الانتاج الزراعي .

بينما شهد عام 2015 ارتفاع كبير جدا في التقديرات الكلية للكلف الراسمالية اذ ارتفعت الى (3784) مليار دينار وذلك للنهوض بواقع القطاع الزراعي وتنميته في العراق الا ان التخصيص السنوي جاء مخيب للامال اذ بلغ 60 مليار دينار وبنسبة 4% من التكاليف الكلية المقررة وذلك بسبب الظرف المالي الذي يمر به العراق نتيجة الحرب على الارهاب والذي استنزف معظم ميزانية الدولة لعام 2015 ولكن الاسوء من ذلك كله هو ان هذا المبلغ المالي المخصص على الرغم من صغره الا ان الانفاق الفعلي كان 21772 مليون دينار عراقي اي بنسبة 13% من حجم الاموال الاستثمارية السنوية المخصصة للقطاع الزراعي

ثالثا: معوقات الاستثمار لانتاج واستيراد الاسمدة الكيماوية في العراق.

هناك مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تواجه الاستثمار لانتاج الاسمدة وبالكميات التي تلبي حاجة القطاع الزراعي منها الاتي (13)

- 1- تعرض معامل الاسمدة الكيماوية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن الى التدمير الكلي والجزئي سواء في الحرب العراقية-الايرائية , او حرب عام 1991 واخيرا احتلال العراق عام 2003 .
- 2- عدم وجود صورة واضحة المعالم لدى وزارة الصناعة والمعادن عن مستقبل هذه المصانع الحيوية والاستراتيجية , فضلا عن حالة التخبط احيانا التوجه نحو خصصتها وتارة اخرى تركها وحيانا اعادتها اعمارها .
- 3- لا توجد تخصيصات مالية كافية لاعادة تشغيلها .
- 4- توفير معظم العقول العلمية والتكنولوجية لهذه المصانع سواء من قتل بحجة ارتباط هذه الاختصاصات بالاسلحة الكيماوية ومن هجر ومن هرب الى خارج العراق خوفا من التصفية .
- 5- ضعف الادارات لهذه المصانع وعدم امتلاكها للخبرة والتجربة العلمية .
- 6- عدم وضوح مستقبل السياسة الاقتصادية للدولة العراقية منذو الاحتلال الامريكي ولحد الان .

معوقات استيراد الاسمدة من قبل القطاع العام .

يمكن تشخيص اهم المعوقات التي تحول دون قيام القطاع العام باستيراد الاسمدة بما يأتي :-

أ- ان عملية استيراد الاسمدة من قبل القطاع العام تدخل ضمن سياسة دعم عناصر الانتاج وهذا يتعارض والتوجهات الجديد وشروط صندوق النقد الدولي وشروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية والالزام يلزمان الغاء كل اشكال الدعم .

ب- ضعف التخصيصات المالية الموجه لاستيراد الاسمدة الكيماوية.

رابعاً : معوقات الاستثمار في مجال استصلاح الاراضي:

لم نجد هناك اهتمام بعمليات استصلاح الاراضي الزراعية يتناسب مع مشكلة التصحر والتلح للاراضي الزراعية لا من حيث الاموال اللازمة لذلك او عملية ادراج هذا البند ضمن الخطط الزراعية التي وضعتها وزارة الزراعة اذ تشير بعض التقارير الى فقدان العراق لاكثر من 100 الف دونم سنوياً وبعض التقارير تشير الى فقدان مايقارب من 4 ملايين دونم من الاراضي الزراعية من الاحتلال وحتى الان ، وكل الذ حصل في هذا المجال فانه قد تم استصلاح 84 الف دونم خلال عامي 2010-2011 حسب احصاء وزارة التخطيط.(14).

خامساً : تحديات الاستثمار في مشاريع الري والبنزل :

من الجدير بالذكر ان نشير هنا الى ان مشاريع الري والبنزل تقع تحت مسؤولية وزارة الموارد المائية والتي هي الاخرى تعاني من انخفاض التخصيصات المالية اللازمة لاعادة تأهيل مشاريع الري والبنزل التي دمرها المحتل الامريكي او اثنا العمليات العسكرية للقضاء على الارهاب ، فضلا عن ضعف الامكانيات الفنية والادارية والتكنولوجية للوزارة للقيام بهذه المهمة المعقدة والشائكة مما خلفت عشرات الالاف من الكيلو مترات من المبالز دون كروي وتنظف مما جعلها مملوءة بالمياه المالحة والملوثة مما انعكس سلبا على تنمية الانتاج الزراعي .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

- 1- اظهر البحث تراجعاً كبيراً قد حصل في التنمية الزراعية في العراق خلال المدة 2003-2015.
- 2- هناك مجموعة من التحديات والمعوقات التي توضح حالة التراجع للتنمية الزراعية متمثلة بملايين الدونمات المتصحرة وانخفاض اعداد المكننة وكميات الاسمدة والمبيدات المجهزة للفلاحين .
- 3- الانخفاض الكبير لحجم الاستثمارات الزراعية الحكومية في العراق ، فضلا عن ضعف ادارتها مقرونة بالفساد الاداري والمالي.
- 4- عدم اعطاء التنمية الزراعية الاولوية والمكانة التي تستحقها.
- 5- عدم وجود خطة لاستصلاح الاراضي الزراعية وايفاف الزحف الصحراوي.
- 6- عدم قيام وزارة الموارد المائية بمسؤولياتها فيما يتعلق باعادة تأهيل مشاريع الري والبنزل.
- 7- اظهر البحث ضعف الاهتمام بالمراكز البحثية الزراعية التي تعد مفتاح التنمية الزراعية.

ثانيا : التوصيات:

- 1- ضرورة اعطاء القطاع الزراعي الاولوية المطلوبة من حيث حجم التخصيصات المالية السنوية والاهتمام بالخطط الزراعية .
- 2- ضرورة قيام الدولة وعبر قطاعها العام بعملية الاستثمارات الزراعية لانكاء روح المنافسة مع القطاع الخاص .
- 3- ضرورة قيام وزارة الموارد المائية بوضع خطة متكاملة لاعادة تأهيل شبكات الري والبزل .
- 4- ضرورة دعم منشأة وزارة الصناعة والمعادن المتخصصة في انتاج الاسمدة الكيماوية وتوفير مستلزمات صيانتها وادامتها واستيراد ما تحتاجه من مكائن والالات ومعدات تم تدميرها اثناء الحروب , فضلا عن توسيع قاعدة الانتاج فيها بالشكل الذي يغطي الطلب المتزايد على الاسمدة الكيماوية ووفقا للتقديرات الحالية التي تقدر باكثر من (2600) الف طن سنويا .
- 5- ضرورة اعادة تأهيل وتدريب المهندسين والفنيين والعاملين والادارة وبالشكل الذي يضمن الاستغلال الامثل للمكننة والوقت والمواد الاولوية وكل عناصر الانتاج واستخدام الكفاءة الهندسية والاقتصادية في ان واحد شرط ضمان تدني الكلفة من جهه وتعظيم الانتاج من جهة اخرى .
- 6- ضرورة تقديم الدعم المالي لهذه المشاريع الثلاثة وخلق نوع من المنافسة المشروعة في ما بينها من جهة وبينها وبين المشاريع الاخرى التي ستدخل صناعة الاسمدة من جهة اخرى .
- 7- ضرورة اصلاح الجهاز الاداري في وزارة الزراعة والذي يعاني من فساد وبالشكل الذي يضمن تشريعات جديدة من شأنها القضاء على الروتين وتسهيل عملية الاستثمار سواء للقطاع العام او الخاص ..
- 8- قيام الدولة بدعم المراكز البحثية الزراعية لما لها من تأثير ايجابي في تنمية القطاع الزراعي ولعدم قدرة القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال .
- 9- تشجيع القطاع الخاص المتخصص باستيراد الاسمدة من الخارج من خلال الاعفاءات الضريبية ومنحهم افضلية في ايجازات التصدير ودعم من صندوق الصادرات عند تصدير المنتجات الزراعية شرط ان يتم بيع الاسمدة بأسعار تقل عن 10% من اسعارها التجارية.
- 10- ضرورة قيام وزارة الزراعة بوضع خطة سريعة لاستصلاح الاراضي وايقاف زحف الصحرا مع منع التجاوز على الاراضي الزراعية.
- 11- تشريع قانون يمنع منعا باتا تغيير جنس الاراضي الزراعية الى سكنية او خدمية على الاطلاق.
- 12- قيام وزارة الزراعة باستيراد كمية من الاسمدة لاتقل عن 30% من الحاجة الفعلية للاسمدة وبيعها الى الفلاحين بسعر يقل ما بين (15-20%) من اسعارها التجارية ولحين تشغيل معامل وزارة الصناعة .

المصادر

- 1- يسريه محمود سامي ، وآخرين ، تدهور التربة والتصحر ، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الاكاديمية العربية للعلوم ، بيروت، لبنان، 2006، ص 202.
- 2-الاسكوا: مجموعة الاحصاءات البيئية، نيويورك 2007، ص 96.
- 3-الاسكوا: مجموعة الاحصاءات البيئية، المصدر السابق نفسه، ص 87.
- 4- عيادة سعيد حسين ، نحو استراتيجية وطنية لحل مشكلة المياه في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2010، ص17.
- 5- عيادة سعيد حسين، المصدر اعلاه نفسه ، ص41.
- 6- بلاسم جميل خلف ، الكلف الاقتصادية والاجتماعية للتلوث البيئي في العراق، بحث مقدم الى المؤتمر الرابع لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك البيئة الواقع والطموح للمدة 16-17 اذار 2010 ، ص11.
- 7-عائدة فوزي احمد : اثر التخصيصات والاقراض الحكومي في الاستثمار الاجمالي الزراعي في العراق للمدة(1974-1994)،(اطروحة دكتوراه)، جامعة بغداد ،كلية الزراعة 2007،ص47.
- 8-فاضل جواد دهش .دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد،2003،ص154.
- 9-بلاسم جميل خلف ،تقدير تكاليف انتاج الحنطة في العراق باستخدام التقانة الزراعية ، وحدة البحوث الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ،بغداد،2013.
- 10- جليل اسباهي العابدي، دليل استخدامات الاسمدة الكيماوية والعضوية في العراق، وزارة الزراعة ، الهيئة العامة للارشاد الزراعي،2011، ص80.
- 11- فاضل جواد دهش مصدر سابق، ص112.
- 12- التخطيط الاستراتيجي للقطاع الزراعي واقع ومتطلبات، دراسة غير منشورة ، وزارة الزراعة 2013، ص67.
- 13- بلاسم جميل خلف ، واقع انتاج الاسمدة الكيماوية في العراق، 2008.
- 14- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ، 2013-2017.

